



أصولُ السؤالات وأجوبتها ، وأسبابُها في الدرس النحوي

The Bases of Questions, Their Answer and Their Reasons in The Syntactic Lesson

أ.د. عثمان رحمان حميد الأركي | م.د. نبأ شاهر إسماعيل خلف

Author Information

Prof.
Othman Rah-
man Hameed
Al Uraki
(Ph.D)

Lec. Naba'a Sha-
her Ismael Khalaf

University of
Diyala College
of Education
for Humanities

University of Diyala
College of Education
for Basic Sciences

Article Info

Email1: nabaashaher@gmail.com

Email 2: alarkydthman@gmail.com

Article History

Received
Feb. 20, 2022

Accepted:
March 3, 2022

Keyword

Bases, Questions, Answers, Their reasons, Syntactic

Abstract:

This paper studies the bases of questions and their answers in the syntactic lesson as put forward by the grammarians. This heritage gave it a central role in constructing Arabic Syntax, its origin and proofs. It also studies the aims of those who ask and answer and the reason behind choosing such a technique. As such, grammarians adopted the techniques of questions, their answers and the reasons behind choosing them.

المقدمة :

يذهب أبو البركات الأنباري الى أنّ أصول النحو هو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب.⁽¹⁾ وقد أولى النحويون للسؤال ، وأجوبتها أهمية بالغة ظهرت من خلال تناولهم إيّاها مع مادة أصول النحو ، بوصفها إجراء أسهم في بنائه من جهة ، وفي تأسيس نظام النحو العربي من جهة أخرى . ومن هنا وجدنا من اللازم دراسة هذه الأصول مصحوبة بدراسة أسباب النحويين في اتّباع السؤالات أسلوباً لعرض مادة مؤلفاتهم ، وغاياتهم من اللجوء إليها ، وتكرار استعمالهم إيّاها في متونهم النحوية . وسنبداً بعرض أصول السؤالات وأجوبتها ، ثم شرائط صوغها ، وأسباب السؤالات في الدرس النحوي . وعلى النحو الآتي :

أولاً: الأصول ، وشرائطها:

إنّ النحويين استشعروا أهميّة السؤال وجوابه في بناء نظام النحو العربيّ فاعتمدوه ، وآثروه، والتزموه منهجاً في التفكير، والتعقيد، والتأليف، بل زادوا بأن أصلوا له، ووضعوا أركاناً، وعلى رأسهم أبو البركات الأنباري الذي افتتح كتابه (الإعراب في جدل الإعراب) بموضوع السؤال وجوابه مخصّصاً لهما سبعة فصول من مادّة كتابه التي بلغت اثني عشر فصلاً وعلى النحو الآتي:

((الفصل الأوّل: في السؤال.

الفصل الثاني: في وصف السائل.

الفصل الثالث: في وصف المسؤول به.

الفصل الرابع: في وصف المسؤول منه.

الفصل الخامس: في وصف المسؤول عنه.

الفصل السادس: في الجواب

الفصل الحادي عشر: في ترتيب الأسئلة ((.

ثمّ قال في الفصل الأوّل المُعنون (في السؤال): ((اعلم أنّ السؤال هو طلبُ الجواب بأداته في الكلام، وهو مبنيٌّ على أربعة أصول: أحدها: سائل، والثاني: مسؤول به، والثالث: مسؤول منه، والرابع: مسؤول عنه، ولا بُدَّ لكلِّ أصل من هذه الأصول من وصف يَصِحُّ به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه، ولهذا فصّلنا وصف كلّ أصل منها في فصل))⁽²⁾، وقيل عرض شرائط هذه الأصول بحسب ما أوردها الأنباري أودُّ أن أُشيرَ إلى أنّه خَصَّصَ الفصل الحادي عشر للحديث عن ترتيب الأسئلة ناقلاً اختلاف العلماء فيه ((فذهب قوم إلى أنّه يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردها كيفما شاء؛ لأنّه جاء مُستفهماً مُستعلماً، وذهب آخرون إلى أنّه يجب ترتيبها))⁽³⁾.

أما شرائطُ أصولِ السُّؤالاتِ الخمسةَ فبيانها عنده على النحو الآتي:
- ففي شرائطِ السائلِ ذكر:

1. إنَّ السائلِ ينبغي له أن يقصد قصدَ المستفهمِ المُتعلِّمِ.
 2. أن يسألَ عمَّا يثبت فيه الاستبهامُ ؛ لأن ما ثبت فيه الاستبهام صحَّ عنه الاستعلام . مثلاً أن يسألَ عن حدِّ النحو، وأقسامِ الكلام؛ فإن سألَ عمَّا لا يثبت فيه الاستبهام مثل أن يسألَ عن وجودِ النطق والكلام كان فاسداً(4). يقول الرازي: ((وكُلُّ ما صحَّ فيه الالتباس والاستبهام صحَّ عنه السؤال والاستعلام)).(5)
 3. ((ألا يسألَ إلاَّ عمَّا يُلائمُ مذهبه؛ فإن سألَ عمَّا لا يُلائمُ مذهبه لم يُسمع منه، مثل أن يسألَ الكوفي عن الابتداء: لم كان عمله الرفع دون غيره؟ هذا سؤال لا يُسمع منه، لأنَّ قوله: (لم كان عمله الرفع؟) تسليمٌ منه أن الابتداء عامل، وهو لا يقول: إنَّه عاملُ البتَّة، فلمَّا سألَ عن تفصيل ما يُنكر جملته لم يُسمع منه)).(6)
 4. وأن لا ينتقل من سؤالٍ إلى سؤالٍ؛ لأنَّه سيُعدُّ مُنقطعاً.(7)
- وفساد هذا الأصل يكون بتطرُّق الخلل إلى السائلِ بأن لا يكون أهلاً كأن يسألَ العامِّي عن مشكلات المعقول(8) ، أو أن يُعيد السائلُ السؤالَ بتعبيرٍ آخر . قال ابن جني : ((فأما الحكاية عن الحسن (رضي الله عنه) وقد سأله رجل عن مسألة ، ثم أعاد السؤال ، فقال له الحسن : لبكت عليّ ، أي : خلطت . فتأويله عندنا أنَّه أفسد المعنى الأول بشيء جاء به في القول الثاني)) (9).
- أمَّا المسؤول به وهو (صيغة السؤال) فمن شرائطه:

1. أن يكون ببعض ألفاظ الاستفهام (حروفاً وأسماءً)(10)، كما مرَّ بيانه في المبحث السابق. وقد يكون بغيرها .
 2. ((ينبغي أن يكون السؤال مفهوماً غير مبهم، مثل أن يسألَ فيقول: (ما تقول في اشتقاق الاسم؟) فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحقَّ الجواب عنه، مثل أن يسألَ فيقول: (ما تقول في الاسم؟)؛ لأنَّه لا يعلم أنَّه يسأل عن اشتقاقه، أو عن حدِّه أو عن علاماته ؛ لأنَّ ما لا يفهم في نفسه لا يستحقُّ الجواب عنه)) (11) ، و ((فساده لخلل في المسؤول به، أن يسألَ بصيغة متردِّدة)) (12) ، ولا يجوز أن يكون السؤال متردداً ضعيفاً مشكوكاً فيه .
 3. عدم إمكان انقلابه . قال أبو البركات الانباري في وجه من وجوه الإجابة عن سؤالين متعلقين في رفع الفاعل نصهما : ((فإن قيل: فلمَّ كان إعرابه الرفع ؟ قيل: فرقاً بينه وبين المفعول . فإن قيل: فهلا عكسوا، وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لخمسة أوجه)) (13) : ((... والوجه الخامس: أن هذا السؤال، لا يلزم؛ لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق، وقد حصل، وبأن أن هذا السؤال لا يلزم: لأنَّ لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصينا على الفاعل، ورفعنا المفعول؛ لقال الآخر: فهلا عكستم؟ فيؤدِّي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب، كان مردوداً)) (14).
- أمَّا المسؤول منه فمن شرائطه:

1. أن يكون أهلاً لما يُسأل عنه مثل أن يسألَ النحويُّ عن النحو، والتصريفيُّ عن التصريف، والعروضيُّ عن العروض، وكذلك كلُّ ذي علم عن علمه، فإن لم يكن أهلاً لما يُسأل عنه كان السؤال فاسداً .
2. يُستحبُّ للمسؤول أن يُجيبَ بعد تعيين السؤال مباشرة، فإن سكنت بعد تعيين السؤال كان قبيحاً (15) .

3. وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَذَكَرَ الْجَوَابَ مُرَدِّفًا بِدَلِيلِهِ مُبَاشِرَةً، فَإِنْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ زَمَانًا طَوِيلًا كَانَ قُبْحًا وَلَمْ يَكُنْ مُنْقَطِعًا لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِيُفَكِّرَ فِي إِبْرَادِ الدَّلِيلِ بِعِبَارَةٍ أَدَلَّ عَلَى الْغَرَضِ (16).

وشرط المسؤل عنه عند أبي البركات ((أن يكون ممًا يُمكن إدراكه مثل أن يُسأل عن أنواع الحركات، والمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، فإن كان ممًا لا يُمكن إدراكه مثل أن يُسأل عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات، كان فاسدًا لتعذر إدراكه فلا يستحقّ الجواب)) (17)، أو ((لا يصحّ الوثوق عليه)) (18)، و ((لا يصحّ دركها)) (19)، ومن أمثلته ما ذكره أبو حيان من ((أن التعرض لامتناع الجر من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه، لأنه يؤدي إلى التسلسل، إلا ترى أن السؤال إذا وضع عن انفراد الأسماء بالخفض والأفعال بالجزم مطلقاً لم يخل أن تريد: لأي شيء لم تجزم الأسماء بجوزم الأفعال أو بعامل من عواملها يعلمه بدل عمله أو مع عمله؟ وكذلك لأي شيء لم تخفض الأفعال بخواص الأسماء أو بعامل من عواملها يعمله بدل عمله أو مع عمله؟ وكيفما فرض السؤال فإنه يلزم مثل ذلك في الرفع والنصب فيقال: لأي شيء لم ترفع الأفعال بروافع الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمله مع عمله؟ ولأي شيء لم تنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدل عمله أو مع عمله، حتى يعمل الرفع للأفعال بدل رفعه نصباً، أو يعمل مع رفعه نصباً)) (20). وكرره السيوطي بقوله: ((قال بعض شراح الجمل: السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي إلى التسلسل فهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم)) (21)، واقتصر الرازي على ثلاثة من هذه الأصول وسمّاها (أركاناً للسؤال) قال: ((السؤال... وأركانه: السائل، والمسؤل عنه، وصيغة السؤال)) (22).

أمّا الجواب فلم يضع له أبو البركات الأنباري أصولاً كالسؤال مع أنّه يُمكن أن نعدّ كلاً من (المجيب، والمجاب عنه، وأسلوب الجواب) أركاناً للجواب، وتحتمل ما احتمله السؤال من شرائط؛ لكونه قسيم السؤال، ومعتمده، وصنوه، الذي يوضح صورة المبهم المستعلم عنه، وجُلّ ما اشترطه له:

1. مطابقته للسؤال من غير زيادة ولا نقصان: فإن كان السؤال عامًّا وجب أن يكون الجواب عامًّا (23)، أي: ((إذا صحّ السؤال فعلى المسؤل تطبيق الجواب عليه)) (24)، ف ((أحسن الجواب ما اشتمت من السؤال)) (25).
 2. مطابقة دليل الجواب للجواب، فإذا كان الجواب عامًّا وجب أن يكون دليله عامًّا أيضاً (26).
- وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ بعض العلماء تناولوا هذا الإجراء محاولين تأسيس صورة عن شرائط وروده، ومنهم أبو الحسن المدائني (ت225هـ) فيما ينقله عنه أبو حيان التوحيدي (ت414هـ) قال: ((قال المدائني: أحسن الجواب ما كان حاضرًا مع إصابة المعنى، وإيجاز اللفظ، وبلوغ الحجّة)) (27)، وأتبع: ((وحكى المدائني قال: قال مسلمة ابن عبد الملك: ما من شيء يؤتاه العبد بعد الإيمان بالله أحبّ إليّ من جواب حاضر، فإنّ الجواب إذا تُعقّب لم يَكُنْ له وقع)) (28).

وَيَنْقُلُ التَّوْحِيدِيَّ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمُنْطَقِي (ت380هـ) شرح قول المدائني قال: ((وقال أبو سليمان شارحاً لهذا: أمّا حضور الجواب فليكونَ الظفرُ عند الحاجة، وأمّا إيجاز اللفظ فليكونَ صافياً من الحشو ، وأمّا بلوغ الحُجَّة فليكونَ حسماً للمُعارضة))⁽²⁹⁾.

ويصف ابنُ عبد ربِّه الأندلسي (ت328هـ) الجواب في باب خصَّصَهُ له عنوانه به (كتاب المجنَّبة في الأجوبة) بقوله: ((أحسن الجواب بأنَّه أصعب الكلام كُلِّه مركَّباً، وأعرَّه مطلباً، وأغمضه مذهباً، وأضيقه مسلماً ؛ لأنَّ صاحبه يُعجلُ مناجاة الفكرة ، واستعمال القريحة...))⁽³⁰⁾، ووصف الجواب (الدَّيرِيّ) بالمكروه ، وهو الَّذي يسنح أخيراً بعد فوات الحاجة⁽³¹⁾ . ونقل الخطيب البغدادي (ت463هـ) عن بعضهم قوله : ((يلزمُ المجيب أن يسدَّ بالجواب موضع السؤال ، ولا يتعدى مكانه ، ويجعل المثل كالمُتمثل به ، ويختصر في غير تقصير، وإن احتاج إلى البيان بالشرح أطال من غير هذر، ولا تكدير ، ويقابل باللفظ المعنى ، حتى يكون غير ناقص عن تمامه ، ولا فاضل عن جملته))⁽³²⁾.

نخلص ممَّا مرَّ ذكرُهُ إلى القول: إنَّ التأسيس المتقدِّم وإن كان في وصف الجواب الشفاهي العامِّ، إلاَّ أنَّه يُمكن أن نستخلصَ منه شرائط، وأصولاً منها:

1. أن يكونَ حاضرًا يردف السؤال ولا يتأخَّر عنه فتفوت عنه الحاجة.
 2. أن يُصيب المعنى فيطابق السؤال ، ويقع عليه.
 3. أن يوجز لفظه فيكون صافياً من الحشو، خالياً عن التطويل الممل، المخرج عن القصد.
 4. أن يكون مُستنداً إلى دليل قويٍّ، وحُجَّة دامغة فلا يترك مجالاً للردِّ، أو التعقُّب، أو الشبهة.
- وهنا أوَّدُ الإشارة إلى أنَّ حضور الجواب مطلب عزيز قد يصعب حتَّى على علماء النحو المبرزين، فهذا أبو علي الفارسي يقف عند سؤال من تلميذه ابن جنيِّ ويتأمَّله ، وينظر فيه، يقول ابن جنيِّ: ((وسألته عن قول أبي النجم:

الله نَجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَمَتْ

فقلت له: ما القول عندك في هذه التاء في (مَتْ)؟ فقال: فيها نظر، وأخذ يفكِّر، فقلت له: أرى فيها أن يكون أراد: وبعدما، فقلب الألف هاءً، فقال: وبعدمة قياساً على قول الآخر:

مَنْ هَهُنَا وَمَنْ هُنَّ

يريد: ومن هنا ، فلمَّا صارت (بَعْدَمَةُ) شَبَّهَ الهاءَ بهاءَ التأنيث، فوقف عليها بالتاء اتِّباعاً لقوله : (بِكَفِّي مَسَلَمَتْ)، وقوله:

صارت نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَتْ

ويكون: إبدال هذه الهاء تاءً تشبيهاً لها بهاء التأنيث في معنى قول من قال في قول الشاعر:

الْعَاطِفُونَ جِئْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

يريد: العَاطِفُونَ، بجعلها هاء بيان الحركة، ثُمَّ يُشَبِّهُهَا بهاء التأنيث فيقف عليها بالتاء، فقال: لهذا ينبغي أن يكون العمل في هذه اللفظة، أعني قوله: وَبَعْدَمَتْ))⁽³³⁾.

ثانياً: أسباب طرح السؤال:

يستدعي الحديث عن أركان السؤالات، وأجوبتها، وشرائطها تبيان غايات السائلين، والمجيبين، وأسباب لجوئهم إلى هذا الإجراء في الدرس النحوي؛ درس السماع، والقياس والبحث، والتعلم، والاستنباط، والاستدلال، والتعديد، والتعليل، والتأليف... وغير ذلك، وكُل ذلك مدعاة لتنوع أساليب التعليم، والتلقي، وطرائق عرض المعلومة وتلقيها.

ومن هنا كانت السؤالات وأجوبتها إجراءً شائعاً في منظومة الدرس النحوي، ولا شك في أن ل طرح السؤالات أسباباً ومسوغات نوردها بالآتي:

1. الغاية التعليمية: وهي أصل أسباب السؤالات، ومُنطلق سبلها، فجلّ الأسباب عائدة إليها، وأغلب الغايات صائرة إليها، وأهم صورها:

- السؤالات التدريبيّة التي يُلقِيها الشيخ على تلاميذه بُغية التدريب، والاختبار والامتحان، وهو أسلوب مُتبع من لدن النحويين، فهذا المُبرّد (ت285هـ) حَصَصَ له أكثر من باب (في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون)(34)، وأثرت هذه الأبواب التي أسس لها المبرّد في خالفه من النحويين كالفارقي الذي ألف كتابه (تفسير المسائل المشكّلة في أول المقتضب) على منهج السؤال والجواب فاصبح ((نسيج وحده بين كتب النحو، فهو ذو طريقة خاصة في التعليم لا تأخذ بمنهج نظري يهدف الى التعريف، ووصف التركيب، والكلمة، والبحث عن وظيفتها داخله إلا بمقدار حاجة التطبيق الى ذلك، فهو كتاب تطبيق لأصول النحو وقواعده. إنه يجمع من هذه القواعد ما استوى، واتخذ شكلاً نهائياً، وما تعددت فيه الآراء منذ سيبويه حتى عصر المؤلف، ثم يجعل هذه القواعد اصولاً لمسائل ذهنية وضعها المبرّد لتدريب طلاب النحو، ويُجري على هذه المسائل تطبيقات من خلال استخدام القواعد والأصول، فإذا نحن أمام نصوص تطبيقية واسعة تُدرّب الطالب، وتقوده الى ربط النظر بالتطبيق، فلا يبقى ذهنه محصوراً في تعريفات مجردة تُسند بشواهد صحيحة اللغة، بل يتدرب على استخدام القاعدة لمعرفة مكان المفردة، وعلاقتها مع مفردات التركيب الأخرى))(35).

ويشير ابن جنّي بطرفٍ خفيٍّ إلى الغاية التعليمية: (اختباراً، وامتحاناً، وتدريباً) في نصِّ مؤسس للأسباب قال: ((وذلك أنّ المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكنَّ غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها: أن يرى المسؤول أنّهُ خفي عليه ليمسح جوابه عنه، ومنها أن يتعرّف حال المسؤول هل هو عارف بما السائل عارف به؟ ومنها أن يرى الحاضر غيرهما أنّهُ بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض. ومنها أن يُعدَّ ذلك لما بعده ممّا يتوقَّعه، حتّى إن حلف بعدُ أنّهُ قد سأله عنه حلف صادقاً، فأوضح بذلك عذراً. ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عمّا يعرفه لأجلها وبسببها. فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب، لا السؤال عن مجهول الحال))(36)، وإن كان السبب الأوّل يُشير بوضوح إلى خفاء المسألة الذي يُعدُّ صورة للسبب التعليمي في طرح السؤال كما سيأتي؛ فإنَّ في السبب الثاني إشارة واضحة للاختبار والامتحان والتدريب. ويلمّح في لفظ (الاسترشاد) الوارد في السبب الثالث إشارة إلى الجانب التعليمي (والله أعلم) أمّا السبب الرابع فشخصي وليس معرفياً وتظهر عليه آثار النزعة العقليّة في فكر ابن جنّي.

وقال ابن هشام (ت761هـ): ((وَسَأَلْتُ كَثِيرًا مِنَ الطَّلَبَةِ عَنِ إِعْرَابِ أَحَقَّ مَا سَأَلَ الْعَبْدَ مَوْلَاهُ فَيَقُولُونَ مَوْلَاهُ مَفْعُولٌ فَيَبْقَى لَهُمُ الْمُبْتَدَأُ بِلاَ خَبَرٍ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ الْخَبَرُ وَالْمَفْعُولُ الْعَائِدُ الْمَحْدُوفُ أَي سَأَلَهُ وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ أَحَقَّ مَا سَأَلَ الْعَبْدَ رَبَّهُ بِالرَّفْعِ)) (37)

وجاء في الأشباه والنظائر: ((مسألة في امتحان النشأة (فائدة): قال ابن مَعْطٍ في الْفَيْتَةِ: مسألة بها امتحان النشأة أُعْطِيَ بِالْمُعْطِيِّ بِهِ أَلْفَ مَائَةٍ

وَكَسَى الْمَكْسُو فَرَوَا جُبَّةً وَنَقَصَ الْمَوْزُونَ أَلْفًا حَبَّةً

قال ابن القَوَّاس : هذه المسألة تُذَكَّرُ في هذا الباب لامتحان النشأة بها؛ وإفادة الرياضة والتدريب ((38)). وجاء في كتاب (الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية) (39): ((إِنَّ صِغَارَ الطَّلَبَةِ سَأَلْنِي عَنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ (ﷺ): " كَفَاكَ مَنَاشِدَتَكَ رَبِّكَ " (40) وَأَخْبَرَنِي أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَلْقَاهَا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْكِبَارِ ، وَأَنَّهُ وَقَعَ فِيهَا مَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ ، فَأَجِيبْتُ عَنْهَا بِمَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ بِهِ مِمَّا سَتَرَاهُ ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ بَعْضُ فَضَلَاءِ الْأَصْحَابِ وَنَجَبَاءِ الطَّلَابِ فَأَعْجَبَ بِالْجَوَابِ ، وَسَأَلَنِي أَنْ أُفِيدَهَا بِالْكِتَابَةِ ، فَتَذَكَّرْتُ بَعْضَ مَا وَقَعَ لِي مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَعَزَمْتُ أَنْ أُجْمَعَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي هَذَا التَّصْنِيفِ الْمُبَارَكِ مَا أُنذَكَّرُهُ مِنْهَا ، لِتَحْصُلَ بِهِ الْمَنْفَعَةُ لِمَنْ يَقِفُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَذْكَيَاءِ ، وَالتَّذْكَرَةُ لِلْكَبِيرِ النَّجِيَاءِ ، فَجَمَعْتُ مِنْهَا مَا تَذَكَّرْتُهُ ، وَأَبْرَزْتُ مِنْهَا مَا كُنْتُ دَثِرْتُهُ)) .

- وقد يكون الاختبار من لَدُنْ التلميذ للشيخ ؛ بعد أن أَعَدَّ الْجَوَابَ وَأَقَامَ دَلِيلَهُ ، جَاءَ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ (41) : ((كَانَ لِلْكَوْفِيِّينَ كِتَابٌ يُقَالُ لَهُ (الْفَيْصَلُ) بِمَنْزِلَةِ مَخْتَصِرِ الْكِسَائِيِّ ، وَكُنْتُ أَحْفَظُ لَهُ مِنَ الْكِسَائِيِّ ، وَدَخَلْتُ إِلَى مَدِينَةِ السَّلَامِ فَسَأَلْتُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ الْمَهْدِيِّ ، وَكَانَ الْكِسَائِيُّ مَعَهُ فِي حَالٍ رَفِيعَةٍ ، فَقِيلَ لِي : إِنَّهُ يَقْعُدُ فِي كُلِّ ثَلَاثِيَّاتٍ ، فَأَتَيْتُهُ فِي مَسْجِدِهِ الَّذِي يَقْعُدُ فِيهِ لِلنَّاسِ ، فَرَأَيْتُ عِنْدَهُ غُلَامًا أَشَقَرَ أَوْلَى مَا بَقِلَ وَجْهَهُ ، يَسْأَلُهُ وَيَكْتُبُ مَا يُمْلَأُ عَلَيْهِ فِي أَلْوَاحٍ مَعَهُ ، وَجِئْتُ مَعَهُ بِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَى خَطَايَاهُ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأُجَابَنِي بِخِلَافِ مَا مَعِيَ ، فَأَوْمَيْتُ إِلَى الَّذِينَ مَعِيَ أَنْ أَشْهَدَا ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ أُخْرَى فَأُجَابَنِي بِخِلَافِ مَا مَعِيَ ، فَفَطَنْتُ فَقَالَ لِي : سَأَلْتَنِي عَنْ كَيْتٍ وَكَيْتٍ ، وَالْجَوَابُ فِيهِ مَا أَخْبَرْتَكَ بِهِ ، أَفْتَرِيدُ أَنْ أُجِيبَكَ بِمَا يَقُولُ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِيهِ وَهُوَ خَطَأٌ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : مِنْ أَيْنَ قُلْتَ إِنَّهُ خَطَأٌ ؟ قَالَ : لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ : كَذَا وَكَذَا فِي كِتَابِهِ ، وَهُوَ خِلَافُهُ ، وَقَالَ كَذَا وَكَذَا . قَالَ الْفَرَاءُ : فَرَمِيتُ بِمَا كَانَ مَعِيَ وَاسْتَأْنَفْتُ عَنْهُ التَّعْلِيمَ فَهُوَ أَنْبَتَ عَلَى رُؤْسِنَا الشَّعْرَ)) .

- وقد يكون بين المشايخ أنفسهم نحو قول علم الدين السخاوي (ت 643 هـ) : ((قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَرَوَى أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى أَبِي عَمْرِو الْجَرْمِيِّ يَسْأَلُهُ مَسَائِلَ مِنَ النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيفِ فَيُجِيبُهُ)) (42) . ومنه قول أبي البقاء بن يعقوب في مقدمة كتابه (أجوبة على مسائل نحوية) (43): ((هذه مسائل وردت علينا من دمشق على يد الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبي نصر الدمشقي رحمه الله فأمليتُ ما حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ)) .

ومنه أيضاً: ((قد سألني بعض [الأصحاب] الأذكياء – أصلحه الله وأدام عليه جزيل النعماء – عن مسائل نحويّة من المنادى المُضاف للياء والاستغاثّة، والندبة والترخيم بنظم رَمَت به قريحته دون اعتبار ما فيه من جهة صنعة الشعر المعلوم، فأجبتُه بقولي...)).(44)

– وممّا يندرجُ ضمن غاية التدريب والريضة ما يُسمّى بالألغاز والأحاجي النحويّة ف ((قد كان العلماء المتقدّمون كالأصمعي، وغيره يتساءلون عنها، ويتباحثون)) (45)، وقد ورد أيضاً ((عن العرب الإلغازُ بطريقة السؤال والجواب على النحو الذي ذهب إليه المتأخرون)) (46)، ((وقد ابتدأ ولع المتأخّرين بهذه الألغاز من القرن السابع – وكانت المحاجة بها قبل ذلك قليلة – وذهبوا فيها كلّ مذهب، حتى إنّ أبا الحسن بن الجياب (المتوفى سنة 749 هـ) ... قد أفرد لها في ديوان شعره باباً جاء فيه بأشياء بدیعة ، ولعلّ هذا الباب من الشعر الذي سمّاه ابن أبي الأصبغ في كتابه (تحرير التخبير) عندما عدّ المناحي التي يقول فيها الشعراء، باب السؤال والجواب)) (47)، وقد ألفت في هذه الألغاز مُصنّفات منها: الألغاز النحويّة لابن هشام الأنصاري، والطرارز في الألغاز للسيوطي، وقد خصّص السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر باباً أسماه (فنّ الألغاز)؛ إذ قال: ((هذا هو الفنّ الخامس من الأشباه والنظائر، وهو فنّ الألغاز والأحاجي والمطارحات، والممتحنات، والمعایة...)) (48)، ومن أمثلته: ((بعض ألغاز الحريري ما يطلب به تفسير المعنى...: مالعامل الذي يتصل آخره بأوله؟ ويعمل معكوسه مثل عمله؟ وتفسيره: (يا) في النداء فإنّه عامل النصب في المنادى وهو حرفان فأخره مُتّصل بأوله ، ومعكوسه وهو (أي حرف نداء أيضاً)).(49)

– خفاء المسائل النحويّة: والخفاء الذي أشار إليه ابن جني في نصّه الذي أوردته قبل قليل صورة مؤسّسة في السبب التعليمي ؛ ((لأنّ المستفهم إنّما يسأل عمّا انبهم عليه ليُفسّر له)).(50) قال الأخفش (ت 215 هـ) : ((كنتُ أسأل سيبويه عمّا أشكل عليّ منه ، فإنّ تصعّب عليّ الشيء منه قرأته عليه)) (51) . وقال النحاس في

قوله تعالى: (فَأَمَّا لِلرَّكَّازِ الْمُقَرَّبِينَ) (الواقعة : 88) : ((أي فأما إن كان المتوفى من المقربين إلى رحمة الله

جل وعز فله روح وريحان . قال أبو جعفر : وهذا الموضوع مشكّل من الإعراب ؛ لأن (أما) تحتاج إلى جواب . ويسأل لم صار لا يلي (أما) إلا الاسم وهي تشبه حروف المجازاة ؟ وإنما يلي حروف المجازاة الفعل وهذا أشكل ما فيها)) (52) .

و((قال السيرافي: لما صنّف المازني كتابه الألف واللام سأل المبرّد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قم فأنت المبرّد (بكسر الراء) أي المثبت للحق)) (53) .

وقال ابن خلكان (ت 681 هـ) : ((وسألته (يعني : ابن الحاجب) عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب ببلغ إجابة يسكون كثير ، وتثبت تام)) (54) . خفاء المسائل بسبب ابهامها ، ولبسها هو مورد إشكال وهو مدعاة للسؤال . قال البطليوسي (ت 521 هـ) في المثال (ما رأيتُ كالأيوم رجلا) : ((وهو كلام فيه لبس ، وإشكال ، ويصحّ فيه للسائل اعتراض ، وسؤال)) (55) . وقال ابن هشام (ت 761 هـ) في قول النَّابِغَةِ :

أَتَانِي أْبَيْتَ اللَّعْنَ أَنْكَ لُمْتَنِي وَتَلَكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامُحُ
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قَلْتِ سَوَفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تَلَقَّاءِ مِثْلِكَ رَائِعٌ
: ((وَفِي الْبَيْتِ إِشْكَالٌ لَوْ سَأَلَ السَّائِلُ عَنْهُ لَكَانَ أَوْلَى وَهُوَ إِضَافَةٌ (مَقَالَةٌ) إِلَى (أَنْ قَدْ قَلْتِ) فَإِنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ
(مَقَالَةٌ قَوْلُكَ) وَلَا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ؟ وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْأَصْلَ (مَقَالَةٌ) فَحَذَفَ التَّنْوِينَ لِلضَّرُورَةِ لَا
لِلِإِضَافَةِ)) (56).

وقال أبو حيان في (أفعل التفضيل): ((... وإذا قلنا: أنه اسم فإنه يُشكَل؛ لأنه يكون إذ ذاك مبنياً على
السكون، ولا أدري ما موضعه من الإعراب)) (57).
فخفاء تفاصيل المسألة مدعاة للسؤال، بغية التعلم، بالوقوف على الصواب، ومعرفة ما انبهم عليه منها، وتعرُّس
فهمه لها، وهو أهم صور الغاية التعليمية في السؤال لتعدُّد مظاهره وتنوعه، وقد حصرها الباحث (عبد الله بن
عبد العزيز الوقيت) بأربع صور هي: خفاء أصل المسألة، وغياب دليل المسألة، وغياب علّة المسألة،
وغياب توجيهها، وغياب الحكم في المسألة (58)، ويمكن أن نزيد عليها صعوبة فهم المسألة، أو ظهور شبهة
الاضطراب، أو التناقض فيها أو غياب شروطها، أو غياب معناها، أو غياب وجوها الإعرابية وغياب الفرق
أو الشبه فيها، وغيره ممّا يستدعي السؤال. وكُلّ ذلك مدعاة للاستعلام، والاستيضاح وطلب الفهم الموصلان
إلى التعلُّم، والتفكُّه، وسأكتفي بذكر مثال لكل صورة:

- فأما صعوبة فهم المسألة، فخير مثال دالّ عليها قول سيبويه في كتابه (59): ((ما أغفله عنك شيئاً))، فقد
صعب على العلماء شرحها، وفهم مراده. قال الزجاجي: ((قال سيبويه في كتابه: (ما أغفله عنك شيئاً)
أي، دع الشك. واختلف العلماء في مراد سيبويه في هذه المسألة وشرحها، فقال الأخفش سعيد بن سعدة: أنا
مُدّ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من يعرفه على الحقيقة. وكان يونس يقول: ذهب من كان يعرف هذا)) (60)،
وجاء في كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) (61): ((قال ابن الخياط النحوي- وهو من أصحاب أبي العباس
ثعلب-: أقيمت سنين أسأل عن وزن (ارعى) فلم أجد من يعرفه)).

- وأما ظهور شبهة الاضطراب فمن أمثلته ما جاء في أمالي ابن الحاجب من أثر اختلاف نسخ المقدمة
الكافية في فهم تعريفه لعطف البيان: (هو تابع من الجامدة أوضح من متبوعه)، فسئل عن قوله هذا، فقال:
(هذا كان في النسخة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النسخ، وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه)
(62). فأهميّة السؤال وسبب طرحه هنا لوجود اضطراب في الحدّ واختلافه في النسختين فجاء السؤال هنا
لدفع الشبهة والاضطراب وتصويب الحدّ وتقويم العبارة.

- ومثال غياب شروط المسألة: قول المرادي في الفعلين المتنازعين ((فإن قلت: هل يُشترط هنا كون
الفعل متصرفاً؟)) (63).

- ومثال غياب معناها: قول السيرافي (ت386هـ): ((فإن قال قائل: ما معنى قولكم فيها معنى المجازة
ولا يجازي بها؟ فالجواب في ذلك أن معنى المجازة فيها هو أن جوابها يقع عند الشرط كما تقع المجازة عند
وقوع الشرط، ولم يجاز بها في اللفظ فتجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقيتها وحصولها على وقت معلوم)) (64).

- ومثال غياب وجوها الإعرابية : قول الرضي (ت686هـ) ((فإن قلت: فإذا لم يجز الجرّ، ولا النصب فيما بعد (إلا) في نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به، ولم يجز النصب في نحو: ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبا به، فما وجه الرفع ؟ قلت: ...))(65).

- ومثال غياب الفرق : قول ابن بابشاذ (ت 469 هـ) ((فإذا قيل لك : ما الفرق بين الألف في قولك (القائمان) وفي قولك (يقومان) ، والواو في قولك (القائمون) وفي قولك (يقومون) ؟ فقل: الألف في قولك (القائمان) ، والواو في قولك (القائمون) حرف ، وهي في قولك (يقومان) ، و (يقومون) اسم))(66).

- وقد يُزاد على إبهام المسائل وصعوبتها وتعسر فهمها عدم وجود نصوصها وتفصيلاتها في الكتب، يصرّح بهذا أبو العباس الرّسْمُوكي (ت1113هـ) في خاتمة رسالته المعنونة (أجوبة عن مسائل نحويّة)؛ إذ يقول: ((هذا ما ظهر في تلك المسائل الصعبة المذكورة التي لا توجد نصوصها في الكتب المتداولة المشهورة))(67).

2. منهج التأليف المتّبع من لدن العلماء الذي يجنح نحو طرح السؤالات على وجه الحقيقة أو افتراضاً وتخيلاً بصورة تكشف عن أثر السؤالات في منهج التأليف النحويّ عنونةً، وتبويباً، وطريقة عرض . فقد بُنيت مُصنّفات بأكملها على السؤال والجواب ، واستثمرت من لدن النحاة لبسطة المسائل النحويّة، ومعالجتها، والإحاطة بها من كلّ جوانبها شرحاً، وتحليلاً وتعقيداً، واستدلالاً. فهي طريقة إمام النحاة في كتابه ؛ إذ ((لم يكن يقف عند حدود القاعدة النحويّة بل يتجاوز ذلك إلى دراسة الأساليب وكلام العرب واستعمالاتها))(68)، وهي كانت من أسباب سؤال سيبويه لشيخه.

3. تنوّع مباحث العربيّة وثراء مادّتها، وسعة مباحثها وكثرة شواهدا، ودقّة مباحثها، وتعدّد أوجه الصواب فيها ممّا يستدعي جهداً استقصائياً يلجأ فيه النحويّ إلى استثمار كلّ الإجراءات المتاحة الممكنة له - ومنها السؤال وجوابه - للوقوف على صواب المسألة وتفصيلاتها واستكشاف مكنوناتها وجوهر القضايا المتضمّنة فيها، يقول د. عبد العزيز الجهني بعد سرد المسائل التي سأل فيها سيبويه شيخه الخليل سؤالات في إعراب القرآن: ((هذه هي مسائل البحث والتي يظهر من عناواناتها تنوّع أبوابها ودقّة مباحثها وعمق الخلاف في بعض تفرّعاتها، ولعلّ هذا أحد الأسباب التي جعلت سيبويه يتوجّه لشيخه بالسؤال عنها))(69).

4. الخلاف النحويّ بين النحاة : وهو من أهم أسباب إثارة السؤالات في الدرس النحويّ لكونها مناط الاستفهام عن تفصيلاته (أي: الخلاف) ، وأدلة المختلفين ، وحجّهم ، وشواهدهم، وعللهم. ومثال ذلك ما جاء في الإنصاف(70) من خلاف بصريّ وكوفيّ في فعل التعجّب (اسم هو أم فعل؟): ((ذهب الكوفيّون إلى أنّ أفعال في التعجّب نحو (ما أحسن زيداً) اسمٌ. والبصريّون إلى أنّه فعل، وإليه ذهب الكسائي، ثمّ قال: والذي يدلُّ على أنّه ليس بفعل، وأنّه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيداً قولهم: ما أعظم الله)).

5. ومن أسباب السؤال ترك مسائل نحوية دون جواب ، يقول الراعي (ت853هـ) : ((مطلب الكلام في تقدير الخبر في لا إله إلا الله، سأل سائل عن مسألة نقلها ابن دقيق العيد (ت702هـ) في شرح العمدة ولم يجب عنها وهي عظيمة جداً)) (71).

6. النزعة العقلية (72): وتعني الانجذاب والميل في الأبحاث إلى تحكيم العقل في سبيل التحليل، والتفسير والتعليل، والاستنباط، وبناء الآراء في أي علم يقبل مثل هذا التحكيم (73)، وهو في الدرس النحوي ((الانجذاب والميل إلى التأثيرات العقلية في المنهج التفكير الذي اعتمده النحويون وكيفية صوغهم فكرهم النحوي)) (74). ومن أمثله قول ابن جني : ((فإن قلت: فهلاً تثبت التنثية كما جمعت الجمع ؟ قيل: قد كفتنا العرب بقولهم: (أربعة) عن قولهم : (اثنانان) . وأيضا فكرهوا أن يجمعوا في (اثنانان) ونحوه بين إعرابين متفقين كانا أو مختلفين ؛ وليس شيء من ذلك في نحو أكلب وأكالب)) (75).

7. الخروج عن الأصل : وهو من أسباب السؤال ؛ لأن ((ما جاء على الأصل لا يسأل عنه ، وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفته الأصل)) (76). ومن الأمثلة على ذلك أن ((المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بني على السكون سؤالان: لم بني؟ ولم سكن؟ ... وأن سؤالي المضارع المبني على حركة لم بني ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذي الأصل فيه الحركة، ويرد على ما ذكر أنه لا يسأل عن سكن المبني من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الإعراب الذي الأصل فيه الحركة)) (77).

الخاتمة :

وفي الختام توصل البحث إلى نتائج أجملها بالاتي :
أعاد هذا البحث صوغ ما أسس في التراث من أصول للسؤال ، والجواب ، وقنن هذه الأصول ، ووسعها ، وأوضح كيف أن هذا التناول التراثي لهما أفضى عليهما بعداً مركزياً في بناء نظام النحو العربي وأصوله ، وأدلته ؛ إذ كانا متكاً مكيناً قامت عليه دعائم الدرس النحوي حذواً بحذو مع أصول النحو وأدلة صناعته ومسالك تقعيده وتأصيله . ووقفت على أهم أسباب السؤالات في الدرس النحوي وتبين أن من أهم هذه الأسباب كان الغاية التعليمية ، والخلاف النحوي .



أصول السؤالات وأجوبتها ، وأسبابها في الدرس النحوي

الملخص:

يدرس هذا البحث الأصول التي وضعها النحويون للسؤالات، وأجوبتها في الدرس النحوي ، ويبين كيف أن هذا التناول التراثي منهم أضفى عليهما بُعداً مركزياً في بناء نظام النحو العربي وأصوله ، وأدلته ، ويدرس أيضا غايات السائلين، والمجيبين، وأسباب لجوئهم إلى هذا الإجراء في الدرس النحوي . في توجه منهم يبين استشعارهم لأهمية هذين الإجراءين في بناء منظومة النحو العربي فاعتمده، وآثروه، والتزموه منهجاً في التفكير، والتعديد، والتأليف ، بل زادوا بأن أصلوا له ، وبينوا أسبابه ، وغاياته ، ووضعوا أركاناً ، وأصولاً .

المعلوماتهم	الباحثين
جامعة ديالى/ كلية التربية	أ.د. عثمان رحمان حميد الأركي
جامعة ديالى/ كلية التربية الاساسية	م.د. نبأ شاهر إسماعيل خلف
nabaashaher@gmail.com	alarkydh-man@gmail.com



الإحالات

الهوامش والمصادر:

- (1) لمع الأدلة : 80 .
- (2) الإعراب في جمل الإعراب: 36 – 37، وينظر: الاقتراح، للسيوطي: 131.
- (3) الإعراب في جمل الإعراب: 64، وينظر: الاقتراح: 130.
- (4) ينظر: نفسه: 37، وينظر: الاقتراح: 131.
- (5) الكاشف في أصول الدلائل وفصول العلل، للرازي: 70.
- (6) الإعراب في جمل الإعراب: 38، وينظر: الاقتراح: 131.
- (7) ينظر: الإعراب في جمل الإعراب: 38 .
- (8) ينظر: الكاشف في أصول الدلائل وفصول العلل: 70.
- (9) الخصائص : 2 / 468 .
- (10) ينظر: الإعراب في جمل الإعراب: 40.
- (11) الإعراب في جمل الإعراب: 41 – 42، ينظر: الاقتراح: 131 – 132.
- (12) الكاشف في أصول الدلائل: 70.
- (13) اسرار العربية : 63.
- (14) نفسه : 64.
- (15) و(16) و(17) الإعراب في جمل الإعراب: 42، وينظر: الاقتراح: 132.
- (18) و(19) الكاشف في أصول الدلائل: 70.
- (20) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 1 / 140.
- (21) الأشباه والنظائر: 2 / 78.
- (22) الكاشف في أصول الدلائل: 70.
- (23) ينظر: الإعراب في جمل الإعراب: 44، وينظر: الاقتراح في النحو: 132.
- (24) الكاشف عن أصول الدلائل: 71.
- (25) الكليات، لأبي البقاء: 1667.
- (26) ينظر: الإعراب في جمل الإعراب: 44، وينظر: الاقتراح في النحو: 132.
- (27) و(6)، و(7) الامتاع والموانسة : 380 .
- (30) العقد الفريد: 4 / 89 .
- (31) نفسه.
- (32) الفقيه والمتفقه : 1 / 373 .
- (33) الخاطريات : 2 / 218-219 .
- (34) المقتضب: 1 / 22 ، 2 / 62 ، 4 / 59 .
- (35) تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب (مقدمة المحقق) : 26.
- (36) الخصائص: 2 / 464-465 .
- (37) مغني اللبيب: 2 / 882 ، وينظر : التذليل والتكميل : 3 / 187 .
- (38) السيوطي: 3 / 143.
- (39) للراعي: 52.
- (40) سنن الترمذي الحديث رقم (3081) : 5 / 269 .
- (41) للزجاجي : 205.
- (42) سفر السعادة وسفير الإفادة : 2 / 738 .
- (43) 28.
- (44) أجوبة عن مسائل نحوية لأبي العباس الرسْموكي: 103.
- (45) الألغاز النحوية، لابن هشام الأنصاري: 26.
- (46) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي: 1011.
- (47) نفسه: 1011.



- (70) أبو البركات الأنباري: 128 / 1.
- (71) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية: 56 .
- (72) تنظر: سوالات ابن جنّي التصريفية والنحوية، لأبي علي الفارسي: 498.
- (73) ينظر: النزعة العقلية في الدرس النحوي العربي، رسالة ماجستير، أدهم محمد علي حموية، 6.
- (74) نفسه: 7.
- (75) الخصائص: 3 / 238 ، وينظر: 343/1 ، 2 / 13 .
- (76) حاشية الصبان: 65/1 .
- (77) حاشية الصبان: 96/1 .
- (48) الأشباه والنظائر: 184 / 4.
- (49) الطراز في الألفاظ، للسيوطي: 10 – 11 ، وينظر: الأشباه والنظائر: 185 / 4.
- (50) التذييل والتكميل: 26 / 10.
- (51) حواشي كتاب سيبويه: 30 / 1 .
- (52) اعراب القرآن: 4 / 345 .
- (53) نفسه .
- (54) وفيات الأعيان: 248/3 .
- (55) المسائل والأجوبة: 126/1 .
- (56) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 673-674 / 1 .
- (57) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: 2 / 364 .
- (58) ينظر: سوالات ابن جنّي التصريفية والنحوية لأبي علي جمعا ودراسة، أطروحة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، السعودية -1431-1432هـ : 489.
- (59) 129/2 .
- (60) أخبار أبي القاسم الزجاجي: 216 .
- (61) للسخاوي: 54/1 .
- (62) الأمالي النحوية لابن الحاجب: 3 / 47 ، وينظر: جوابات ابن الحاجب النحوية (بحث)، د. عبد الله بن عبد العزيز الوقيت: 94.
- (63) شرح الألفية: 304.
- (64) شرح كتاب سيبويه: 143/1 .
- (65) شرح الرضي على الكافية: 111/2 .
- (66) شرح المقدمة المحسبة: 287/2 .
- (67) 119 .
- (68) سوالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن، د. عبد العزيز الجهني: 273.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

(أولاً) الكتب المطبوعة

- (1) أجوبة على مسائل نحوية ، لابن يعيش الموصلي (ت 643 هـ) ، تح: د. حسين يوسف اليوسف ، معهد المخطوطات العربية ، 1441هـ - 2020م .
- (2) أخبار أبي القاسم الزجاجي ، للزجاجي (ت340هـ) ، تح : د. عبدالحسين المبارك ، العراق ، دار الرشيد ، 1980 م .
- (3) أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) ، تح : د. محمد راضي محمد مذكور ، ووائل محمود سعد عبدالباري ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت ، 1436هـ - 2015م .
- (4) الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، (ت911هـ) تح : د. عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ-1985م .
- (5) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ومطبعة عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1409هـ-1988م .
- (6) الإعراب في جمل الاعراب ، ولمع الأدلة ، لأبي البركات الأنباري تقديم ، وتح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377هـ - 1957م .
- (7) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، ضبط و تصحيح : د. أحمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم ، ط 1 ، جروس برس ، لبنان ، 1988م .
- (8) الألفاظ النحوية ، لابن هشام الانصاري (ت761هـ) ، تح : موفق فوزي الجبر ، الكويت - دار الكتاب العربي ، (د. ت) .
- (9) الأمالي النحوية لابن الحاجب (ت 646هـ) تح: هادي حسن حمودي ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1405 هـ - 1985م .
- (10) الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي (ت 414 هـ) تح : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، (د. ت) .
- (11) الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ؛ لأبي البركات الأنباري (ت : 577 هـ) ، تح : د . جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : د . رمضان عبد التواب ، ط 1 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 2002 م .
- (12) تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، مؤسسة هندواي ، مصر ، 2013 م .
- (13) التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي (ت : 745 هـ) ، تح : د . حسن هندواي ، ج 4 ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1421 هـ - 2000م .
- (14) تفسير المسائل المشككة في اول المقتضب ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت391هـ) ، تح : د. سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربية - القاهرة ، 1993م .
- (15) حاشية الصبيان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبيان (ت1206هـ) ، ط1 ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، 1366هـ-1947م .
- (16) حواشي كتاب سيبويه ، جمعها وعلقها ، أبو علي الفارسي ، وأبو القاسم الزمخشري ، وأبو عبدالعزيز العيوني ، تح : سليمان بن عبدالعزيز العيوني ، دار طيبة الخضراء ، ط1 ، 1442هـ- 2021م .
- (17) الخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : د . علي ذو الفقار شاكر ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (1408 هـ - 1988 م) .
- (18) الخصائص ، لابن جني، تح: محمد علي النجار ، ط 2 ، دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية) ، القاهرة (1371 هـ - 1952 م - 1376 هـ - 1957 م) .
- (19) سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي (ت 643 هـ) ، تح : د. محمد الدالي ، دار صادر - بيروت ، ط2 ، 1415 هـ - 1995م .
- (20) سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، لمحمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ) ، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي - بيروت (د.ت).
- (21) شرح الألفية لابن مالك ، للمراي ، تح : د.فخر الدين قباوة ، ط 1 ، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، 1428هـ - 2007م .
- (22) شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترأبادي (ت 686 هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، ط2 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1996م .
- (23) شرح كتاب سيبويه ؛ لأبي سعيد السيرافي (ت : 368هـ) ، لمجموعة محققين ، نشر الهيئة العامة للكتاب ، دار الكتب والوثائق القومية - مصر .
- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ (ت469هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، ط1 ، المكتبة العصرية ، الكويت ، 1976م .
- (24) الطراز في الألفاظ ، للسيوطي ، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر ، 1422 هـ - 2003 م .
- (25) العقد الفريد ، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، تح : د. مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- (26) الفقيه والمتفقه ، للخطيب البغدادي (ت463هـ) تح : عادل بن يوسف العزازي ، دار ابن الجوزي - السعودية ، 1417 هـ .
- (27) الكاشف عن أصول الدلائل ، وفضول العطل ، للإمام فخرالدين الرازي (ت666هـ) ، تح : د. أحمد حجازي السقا ، دار الجيل- بيروت ، ط 1 ، 1413هـ - 1992م .

- (28) الكتاب ، لسبويه (ت : 180 هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، (ط 4) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (1425هـ - 2004 م) .
- (29) الكلبيات (معجم في المصطلحات والفرق اللغوية) ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، (ت : 1094 هـ) ، تح : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط 2 ، بيروت ، (1419 هـ - 1998م) .
- (30) لمع الأدلة ، لأبي البركات الانباري ، مطبوع مع (الإغراب في جمل الإعراب) ، مطبعة الجامعة السورية ، 1377 هـ - 1957 م .
- (31) مجالس العلماء ، للزجاجي ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط 2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، 1403 هـ - 1983 م .
- (32) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تح : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية - بيروت (1418 هـ - 1998م) .
- (33) المسائل والأجوبة ، لابن السيد البطيوسي ، تح : د. وليد محمد السراقي ، دار قنديل - الإمارات العربية المتحدة ، ط 1 ، 1440 هـ - 2019 م .
- (34) مغني اللبيب عن كتب الاعراب ، لابن هشام الأنصاري (ت : 761 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، مطبعة المدني - القاهرة ، (د . ت) .
- (35) المقتضب ، للمبرد ، تح : عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، (1415 هـ - 1994م) .
- (36) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان (ت 681 هـ) ، تح : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .
- (ثانياً) البحوث و الدوريات
- (37) أجوبة عن مسائل نحوية ، لأبي العباس أحمد بن يعزى بن سليمان الرّسْموكي (ت 1133 هـ) دراسة وتحقيقاً ، فوزية بنت دقل سالم العتيبي ، مجلة الدراسات اللغوية ، مج(18) ، ع(3) ، 1437 هـ - 2016 م .
- (38) جوابات ابن الحاجب النحوية في أماليه عمّا أورده على كافيته - دراسة نحوية منهجية ، د. عبدالله بن عبد العزيز محمد الوقيت ، مجلة القصيم ، مج(10) ، العدد(1) ، ص 67-112 ، 1438 هـ - 2016 م .
- (39) سوالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن - جمعا ودراسة ، عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مجلة بحوث كلية الآداب ، العدد (106) ، 2016 م .
- (ثالثاً) الرسائل و الأطاريح
- (40) الأجوبة المرصّية عن الأسئلة النحوية ، للشيخ عبدالله بن إسماعيل الغرناطي الشهير بالراعي (853 هـ) ، رسالة ماجستير ، تحقيق : سلامة عبدالقادر المراقي ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، 1400 هـ - 1401 هـ .
- (41) سوالات ابن جني التصريفية والنحوية لأبي عليّ الفارسي - جمعا ودراسة ، عبدالله بن عبد العزيز محمد الوقيت ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1431 - 1432 هـ .
- (42) النزعة العقلية في الدرس النحوي العربي ، (أطروحة دكتوراه) ، أدهم محمد علي حموية ، جامعة البعث - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2015-2016 م .